المطوع: 2.5 مليار قيمة مشروعنا المقبل في ليبيا

كشف رئيس مجلس إدارة شركة "بيان للاستثمار" فيصل المطوع عن تقدم الشركة إلى الحكومة الليبية للاستثمار في مشروع عقاري ضخم بقيمة تتجاوز 2.5 مليار دولار.

"بيان" تنتظر رد الحكومة الليبية على مشروع عقاري بقيمة 2.5 مليار دولار

المطوع: حاولنا إنشاء لوبي اقتصادي بالمجلس

كشف رئيس مجلس إدارة شركة "بيان للاستثمار" فيصل المطوع عن تقدم الشركة إلى الحكومة الليبية للاستثمار في مشروع عقاري ضخم بقيمة تتجاوز 2.5 مليار دولار، حيث حصلت على الموافقات على الصيغة الأولية للمشروع. موضحاً أن الشركة بانتظار موافقة الحكومة لتبدأ الإجراءات على الفور وذلك بناء على دراسة متكاملة قامت بها.

وأوضح المطوع في تصريح خاص لـ"مكان" أن الشركة أعادت هيكلة خريطة استثماراتها قبل الأزمة لتركز غالبيتها في منطقة الخليج في الكويت وأبو ظبي والبحرين، حيث استطاعت "بيان" عبور الأزمة بسلام وحافظت على مستوى جيد من الدخل المتوسط، بسبب السياسة المتحفظة التي اتبعتها بسحب استثماراتها من الخارج وضخها في الكويت ودول الخليج بعد "شعورنا بتغير الأداء في هذه الأسواق، خصوصاً مع توقع كل التقارير العالمية بنمو الاستثمار في منطقة الخليج بشكل كبير خلال السنوات المقبلة".

وتوقع المطوع أن يتحسن أداء الشركة أكثر خلال النصف الثاني من العام الحالي وذلك مع تحسن الأوضاع في منطقة الخليج، مؤكداً أن "بيان" لن تتقدم للتمويل من خلال قانون دعم الإستقرار، لأن وضعها مريح ولا يحتاج لذلك.

وعن استثمارات الشركة في دول الخليج، أوضح المطوع أن شركة "بيان" لديها تحفظات على مشروع المركز المالي في البحرين الذي تشارك فيه وتتولى تنفيذه شركة "الخليج القابضة"، لتصحيح مسار المشروع وذلك في حدود ملكية الشركة في المشروع، معرباً عن تفاؤله بنمو اقتصاد أبوظبي والعوائد المالية الضخمة التي ستعود من المشاريع، متنبئاً مع توافر سيولة كبيرة في البنوك هناك، مبيناً استثمارات الشركة في وسط المدينة المالية في أبوظبي وهي المركز المالي القادم للمدينة، معرباً عن أمله في تحقيق هذا المشروع لعوائد جيدة للشركة.

عبور الأزمة

وقال المطوع: "إن شركات الاستثمار هي الأكثر تأثراً وخسارة من الأزمة التي نمر بها لكنها ستتعظ وتستخلص الدروس الناجعة مما مرت به تمهيداً لانطلاقة جديدة أكثر زخماً ونجاحاً"، معرباً عن أمله في خروج كل الشركات من كبوتها واستيعاب ما حدث، موضحاً أنه من الطبيعي أن تأتي أرباح الربع الأول لشركات الاستثمار متأثرة بالإنخفاضات الحادة في أسعار الأصول، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتخاذ بعض شركات الاستثمار لمخصصات لمعالجة هذه الإنخفاضات وهو ما سيؤثر على ربحيتها، متوقعاً أن تتحسن أرباح 2009 عن العام الماضي".

وأضاف المطوع: "إن الأسواق المالية مقبلة على تحسن خلال النصف الثاني بعد أن وصلت إلى القاع"، مستبعداً أن تعود السوق في وقت قريب إلى حاجز 13 ألف نقطة ولكنها ستتحسن بشكل كبير.

باب التمويل في قانون الاستقرار صعب ومعقد وغير كاف لعبور الأزمة

صدور قانون هيئة سوق المال بتحفظات أفضل من عدم إقراره

قانون الاستقرار

وعن قانون الاستقرار المالي، أوضح المطوع أن الباب الاول والثالث الخاصين بحماية المصارف وإعادة الهيكلة جيدان، لكن الباب الثاني الخاص بالتمويل يعد صعباً ومعقداً وغير كاف لعبور الأزمة، "إنه قانون دفاعي وليس علاجياً"، مبيناً أن عدداً قليلاً من الشركات هي التي ستستفيد من القانون الذي "كنا نتمنى أن يكون أقل اشتراطاً وأكثر سهولة، وإن كنا مع ذلك نرى أنه جيد وفيه حماية للقطاع المصرفي"، مستبعداً أن يرفض المجلس الجديد القانون مع ضرورته وحاجة البلد القصوى له، ومؤكداً أنه في حالة رفضه سيكون للحكومة إجراءات تحقق الأمن الاقتصادي للبلد، لأن هذا القانون يمس القطاع المصرفي والذي سيؤثر على كل قطاعات الاقتصادية.

وطالب النواب أن يكونوا على مستوى المسؤولية الموكلة لهم وأن يتخذوا قراراً إيجابياً بهذا الشأن، داعياً اياهم بتقديم بدائل وقوانين أخرى في حالة رفضهم، تستطيع انتشال البلد من الأزمة الحالية، إضافة لإقرار القوانين المنتظرة، مثل قانون الشركات وقانون هيئة سوق المال والخصخصة.

اغتنام الأزمة

ودعا المطوع الدولة إلى اغتنام الأزمة الحالية في تنفيذ القوانين القديمة وتكملة منظومة القوانين بمجموعة جديدة تحتاجها بيئة الأعمال وكذلك إدخال مشاريع تحفيزية عدة، مثل طرح المشاريع التنموية الكبرى كالمصفاة الرابعة والداو، مع تلافي الأخطاء التي تم الوقوع بها في السابق، ووضع برامج زمنية لتنفيذها، مع تخفيض الفائدة على القروض أسوة بدول العالم وباقي الدول الخليجية، مضيفاً أنه يجب أن نزيد من إنفاقها لتعويض الإنكماش الذي حدث خلال الأزمة.

وأوضح المطوع أن رجال الأعمال والشركات حاولوا خلال الإنتخابات السابقة عمل لوبي اقتصادي في المجلس، بتقديمهم الدعم بقدر المستطاع للنواب الذين يعطون الأولوية للإقتصاد، مطالباً الحكومة بأخذ المبادرة بإطلاق حوافز جديدة لإنعاش الإقتصاد عن طريق حزمة من القوانين الجديدة إضافة لاستعجال القوانين التي طال انتظارها، مثل قانون هيئة سوق المال وقوانين الـBOT.

قانون هيئة سوق المال

وفي ما يخص قانون هيئة سوق المال، أكد المطوع أن شركات الاستثمار لديها تحفظات على بعض البنود لقانون هيئة سوق المال وتم إبداء رأيها في كتاب تم رفعه إلى الحكومة، والتي أخذت ببعض هذه الملاحظات ولم تأخذ في أخرى، مؤكداً أنه إذا أقر مع التحفظات أفضل من عدم إقراره بالمرة، و"نستطيع أن نعدل عليه بعد ذلك، لأنه أفضل للسوق من الوضع الحالي".

وبين المطوع أن القانون يجب ألا يكون شاملاً بشكل تفصيلي ولكن يجب أن تقر المواد ويترك المجال للحركة في اللائحة التنفيذية لتعطي مجالاً للتغيرات والتعديلات، مطالباً بأن تكون إدارة الهيئة الجديدة مؤسسة بالتغيير ولديها المرونة الكافية لإدارة الأزمات والحالات الطارئة.